CD/1740
15 July 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية قبرص لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص البيان الذي أصدرته وزارة خارجية جمهورية قبرص في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان الذي أصدرته وزارة خارجية جمهورية قبرص في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ فيما يتصل بالبيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية تركيا في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ والذي عُممت الرسالة المحال بها بوصفها وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح تحت الرمز CD/1738 مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وأكون ممتنا، لو أمكن إصدار هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(*توقيع*): جيمس دروشيتوتيس

السفير

الممثل الدائم

المرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية قبرص*

٢٠٠٤/٥/١٧

بالإشارة إلى البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية تركيا، في ١أيار/مايو ٢٠٠٤، المعنون "بيان بشأن عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي" تعلن وزارة خارجية جمهورية قبرص ما يلي:

إن حكومة جمهورية قبرص هي حكومة قبرص المعترف بها دوليا، وتتمتع بالصلاحية والسلطة لتمثيل الدولة، بالرغم من الانقسام الفعلي للجزيرة جراء الغزو التركي عام ١٩٧٤. ولقد تكرر التأكيد باستمرار على عدم شرعية "الجمهورية التركية لشمال قبرص"، من جانب جهات من بينها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل للجماعات الأوروبية. ويذكر قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) أن المجلس "يأسف لإعلان السلطات القبرصية التركية الانفصال المدَّعى لجزء من جمهورية قبرص"، و"يرى أن هذا الإعلان غير صحيح قانونا، ويدعو إلى سحبه". وبالإضافة إلى ذلك ففي القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، يعرب المجلس عما يساوره من شديد القلق إزاء "الإجراءات الانفصالية في الجزء المحتل من جمهورية قبرص"، ويدعو "جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالدولة المزعومة `الجمهورية التركية لشمال قبرص` ويطلب إليها ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال". وعلاوة على ذلك تصف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (قضية لويزيدو ضد تركيا) الجمهورية التركية لشمال قبرص بأنها إدارة محلية تابعة لتركيا.

واعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، غدت جمهورية قبرص عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى معاهدة الانضمام الموقعة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والتي صدقت عليها ١٥ دولة عضواً ثم البلدان العشرة التي انضمت بعد ذلك إلى الاتحاد الأوروبي. وينص البروتوكول ١٠ للمعاهدة على شروط انضمام قبرص إلى الاتحاد في حالة عدم التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص بحلول موعد الانضمام. وفي هذه الحالة وحتى لو أصبح إقليم جمهورية قبرص برمته جزءا من الاتحاد الأوروبي، فإنه طبقا لأحكام البروتوكول، يعلق تطبيق تشريعات الاتحاد في المناطق التي لا تمارس فيها حكومة الجمهورية سيطرة فعالة.

---

* صدر أصلاً بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن تحت الرمز A/58/803-S/2004/398 مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤.

ولذا فمن المؤسف والمخيب للآمال جداً أن نظل نشاهد إصرار تركيا، البلد الذي يتطلع إلى الانضمام إلى الاتحـــاد الأوروبي، عـــلى عدم الاعتراف بجمهورية قبرص، الدولة العضو في الاتحاد. كما أن على تركيا أن تفي بالتزامات محددة، تتعلق بقبرص، ناشئة من اتفاق الاتحاد الجمركي الذي أبرمته مع الاتحاد الأوروبي، ومن القانون الدولي أيضا.

وتشـــكل تركـــيا مـــثالا فريدا لبلد يتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع احتفاظه بقوة احتلال عسكرية في دولة عضو.

وإن قـــبول القبارصـــة الأتراك للخطة المقترحة لحل مشكلة قبرص، التي وضعها الأمين العام في صورتها النهائية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، بينما لم يوافق عليها القبارصة اليونانيون كنتيجة لعملية ديمقراطية، لا يغير من الحقـــيقة الـــتي مفادها أن تقسيم الجزيرة قد سببه الغزو التركي، وما أعقبه من احتلال، لا يزال قائما، لجزء من الجزيرة. ولم يرفض القبارصة اليونانيون حل مشكلة قبرص. ولكنهم فقط لم يوافقوا على هذه الخطة بالذات. ولا تـــزال حكومة جمهورية قبرص تتمسك بموقفها الثابت، المنسجم مع هدف تحقيق تسوية صالحة وعملية متفاوض عليها تقوم على اتحاد يتألف من منطقتين وجماعتين، بما يكفل الأمن والتقدم والازدهار لجميع القبارصة.

وبغرض تيسير إعادة توحيد قبرص، أعلنت جمهورية قبرص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ نيسان/أبريل عزمها على توسيع نطاق مجموعة التدابير الموضوعة لصالح القبارصة الأتراك، والتي يجري تنفيذها منذ العام الماضي، لكي تشمل التجارة، رهنا بمراعاة إجراءات وقواعد الاتحاد الأوروبي، في السلع التي يتم الحصول عليها بالكامل، فضلا عن تجارة السلع المصنوعة فيما بين أنحاء الجزيرة، والتي تُنتج في المنطقة المحتلة. وعلاوة على ذلك، نادت حكومة جمهوريـــة قـــبرص بـــأن يتاح منذ الآن مبلغ ٢٥٩ مليون يورو للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، والذي خصصه الاتحاد الأوروبي من أجل القبارصة الأتراك عند التوصل إلى تسوية للمسألة القبرصية.

- - - - -